

Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

13 Décembre 2011
13 دجنبر 2011

الصبار يبحث في القاهرة عن أسباب الثورات العربية

المساء

يشارك محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في أشغال «مؤتمر حالة حقوق الإنسان في ظل الربيع العربي» الذي سينعقد بالقاهرة من 11 إلى 13 جينر الجاري، والذي يهدف بالأساس إلى «التعرف على أسباب الثورات العربية ومواصفاتها ومسارها من منظور حقوق الإنسان»، وكذا «التعرف على المفاهيم الحقوقية في الثورات العربية»، ورصد آفاق التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية في ظل الربيع العربي»، و«استشراف آفاق المصالحة المجتمعية في ظل العدالة الانتقالية».

كما يسعى المؤتمر إلى الوقوف على «أثر الثورات العربية على حقوق المرأة»، و«آفاق تطوير الحركة الحقوقية في العالم العربي»، و«قراءة العلاقة المتبادلة بين الإعلام والثورات العربية».

وحسب بلاغ صادر عن المجلس، فإن اللقاء ينظمه مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ومنتدى مؤسسات المجتمع المدني الخليجي، بتعاون مع المركز المصري لحقوق المرأة، واللجنة العربية لحقوق الإنسان، ومجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.

ويتضمن برنامج المؤتمر عددا من المحاور، أبرزها «الثورات العربية.. أسبابها ومواصفاتها ومسارها والمفاهيم الحقوقية والثورات العربية»، و«الحقيقة والإنصاف والمصالحة المجتمعية.. ملاحقة للماضي أم تسامح وبناء

للمستقبل»، و«دور منظمات المجتمع المدني في النظام الإقليمي العربي بعد ربيع الثورات»، و«مساهمة المرأة في الثورات العربية ومستقبلها»، و«حقوق الشعب الفلسطيني في ظل الثورات العربية»، و«الانتخابات في الدول العربية».

ويشارك في هذا المؤتمر الاتحاد الأوروبي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان

وباحثون جامعيون وناشطون حقوقيون من 18 دولة عربية.

محمد الصبار



Caire : le CNDH participe à une conférence sur les droits de l'homme

Le Conseil national des droits de l'homme participe du 11 au 13 décembre au Caire à la conférence internationale sur la situation des droits de l'homme dans le contexte du printemps arabe.

Un communiqué du CNDH indique que son secrétaire général, M. Mohamed Sebbar, est présent à cette rencontre aux côtés de délégués du haut-commissariat de l'ONU pour les droits de l'homme, de l'Union européenne et d'autres institutions nationales des droits de l'homme, mais aussi des chercheurs et des défenseurs des droits de l'homme de 18 pays arabes.

Définir les raisons, les caractéristiques et le processus des révolutions arabes sous le prisme des droits de l'homme, identifier les notions juridiques dans les soulèvements arabes, les perspectives de changement démocratique et de l'édification de l'Etat civil dans le contexte du printemps arabe et les perspectives de la réconciliation sociale par le biais de la justice transitionnelle constituent quelques uns des thèmes abordés lors de cette conférence.

Mohamed Sebbar et le «printemps arabe» invités au Caire

Le Conseil national des droits de l'Homme participe du 11 au 13 décembre au Caire à la conférence internationale sur la situation des droits de l'Homme dans le contexte du «printemps arabe». Un communiqué du CNDH indique que son secrétaire général, Mohamed Sebbar, est présent à cette rencontre aux côtés de délégués du haut-commissariat de l'ONU pour les droits de l'Homme, de l'Union européenne et d'autres institutions nationales des droits de l'Homme, mais aussi des chercheurs et des défenseurs des droits de l'Homme de 18 pays arabes. Définir les raisons, les caractéristiques et le processus des révolutions arabes



sous le prisme des droits de l'homme, identifier les notions juridiques dans les soulèvements arabes, les perspectives de changement démocratique et de l'édification de l'Etat civil dans le contexte du «printemps arabe» et les perspectives de la réconciliation sociale par le biais de la justice transitionnelle constituent quelques uns des thèmes abordés lors de cette conférence. Les participants se pencheront également sur les effets de ces soulèvements sur les droits des femmes et sur l'évolution du mouvement des droits de l'Homme ainsi que sur la relation entre l'information et les révolutions arabes.

▶ DROITS DE L'HOMME Le CNDH part au Caire

Représenté par son secrétaire général, Mohammed Essabbar, le Conseil national des droits de l'Homme participe aux travaux de la conférence qui sera clôturée aujourd'hui au Caire, sur le thème « *droits de l'Homme et printemps arabe* ». La rencontre est organisée par le Centre d'Amman pour les droits de l'Homme.

المغرب يشارك في مؤتمر حول حقوق الإنسان في ظل الربيع العربي بالقاهرة

الاثنين, 12 ديسمبر 2011 20:02

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلاً بأمينه العام، محمد الصبار، في أشغال "مؤتمر حالة حقوق الإنسان في ظل الربيع العربي" الذي سينعقد بالقاهرة من 11 إلى 13 دجنبر الجاري. وأفاد بلاغ للمجلس، التعرف على أسباب الثورات العربية ومواصفاتها ومسارها من "بأن عقد هذا المؤتمر يروم، بالأساس، منظور حقوق الإنسان" و"التعرف على المفاهيم الحقوقية في الثورات العربية" و"رصد آفاق التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية في ظل الربيع العربي" و"استشراف آفاق المصالحة المجتمعية في ظل العدالة الانتقالية".

كما يسعى المؤتمر، حسب البلاغ، إلى الوقوف عند "أثر الثورات العربية على حقوق المرأة" و"آفاق تطوير الحركة الحقوقية في العالم العربي" و"قراءة العلاقة المتبادلة بين الإعلام والثورات العربية وأوضح البلاغ أن هذا اللقاء ينظمه مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ومنتدى مؤسسات المجتمع المدني الخليجي، بالتعاون مع المركز المصري لحقوق المرأة، واللجنة العربية لحقوق الإنسان ومجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية

ويتضمن برنامج المؤتمر عددا من المحاور أبرزها "الثورات العربية .. أسبابها ومواصفاتها ومسارها والمفاهيم الحقوقية والثورات العربية" و"الحقيقة والإنصاف والمصالحة المجتمعية .. ملاحقة للماضي أم تسامح وبناء للمستقبل؟" و"دور منظمات المجتمع المدني في النظام الإقليمي العربي بعد ربيع الثورات" و"مساهمة المرأة في الثورات العربية ومستقبلها" و"حقوق الشعب الفلسطيني في ظل الثورات العربية" و"الانتخابات في الدول العربية

ويشارك في هذا المؤتمر المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، دولة عربية 18 ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وباحثون جامعيون وناشطون حقوقيون من

حاول باحثون وفاعلون شباب ومفكرون من مختلف أقطار الحوض المتوسط ، رصد أهم التطورات والتحديات التي تواجه شباب الضفتين في ظل التحولات العميقة التي عرفتها المنطقة العربية والتي لعب الشباب دوراً جوهرياً في صناعة أحداثها ، وذلك خلال المنتدى الذي نظمه نهاية الأسبوع الماضي بالرباط منبر المنظمات غير الحكومية الأورو- متوسطي بمشاركة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، ومؤسسة فريدريش إيبورت شيفتاتغ . حول « الشباب والانتقال الديمقراطي بالمتوسط » ، والذي عرف بتنظيم ثلاث جلسات فكرية شاركت فيها وجوه من إيطاليا وفلسطين والسويد وفرنسا والبرتغال ودول أخرى .



جانب من اللقاء

ساعف: « 14 دستوراً من مجموع دساتير منطقة المتوسط لا تشير إلى فئة الشباب »

التعليم والبطالة والعنف والفقر هموم مشتركة بين شباب ضفتي المتوسط

موم مشتركة

الباحث المغربي عبد الله ساعف، تطرق خلال مشاركته في الجلسة التي تلت الافتتاح، إلى غياب سياسات خاصة بالشباب داخل أقطار المنطقة العربية، مستندا في رأيه إلى عدة تقارير صادرة عن مؤسسات مختلفة، كتلك التي صدرت عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو غيرها، وذلك رغم «أن إحصاء يعود لسنة 2004 يشير إلى أن نسبة الشباب أقل من ثلاثين سنة تبلغ ستمين بالمائة في مجموع المنطقة العربية، حسب الباحث. ساعف سلط الضوء أيضا على الشرح الكبير الموجود بين الشباب وصنّاع القرار، إضافة إلى حاجيات هؤلاء الشباب الرئيسية في التعليم والصحة والسكن، معتبرا أن ضعف المكانة التي تحتلها السياسات الموجهة للشباب هو ما يفسر الانتفاضات الأخيرة. وضرب مثلا لغياب هذه السياسات بكون 14 نستورا من مجموع دساتير منطقة المتوسط لا تشير إلى فئة الشباب، إضافة إلى سيادة نوع من العملية الأبوية «الطوبيركية».

أما البينو كونيا، الأستاذ بالمعهد العالي للعلوم الاجتماعية والسياسية بلشبونة، فأعتبر أن شباب المنطقة الأورو-متوسطية يتقاسم عدة قضايا واشتغالات مشتركة، تتمثل بالخصوص في التعليم والبطالة والعنف والفقر، وقال إنه خلال استطلاعه لآراء شباب الضفتين حول مسلسل برشلونة (معروف أيضا بخمسة زائد خمسة) وجد أن الشباب الأوربي يلح في تعريفه على فكرة أنها مبادرة أوروبية للتعاون وتبادل الخبرات مع دول الجنوب، في حين وجد أن شباب تونس والرباط يلحون في إجاباتهم على كونها مبادرة أورو-متوسطية، ما يعكس إحساسا أكبر بطبيعة الفكرة من جانب هؤلاء الشباب الأخيرين.

دور الإعلام الجديد

من جانبيه، تحدث رضى التليلي، مدير مؤسسة «من أجل الثقافة الديمقراطية»، في مداخلة التي عنوانها «شبابية متحمسة أم ثورة محرقة»، عن كون هذه الثورات ثورات تستجيب لروح العصر، ثم الاعتماد خلالها على ما أسماه «الأخبار البديلة المستقاة من الواقع، في إشارة إلى مختلف وسائل الإعلام البديلة التي وظفت خلال ثورات الربيع العربي، من شبكات اجتماعية

من إحدى جلسات الملتقى

ومدونات ومواقع إنترنت. ويرى التليلي أن هذه المعلومات أو الأخبار البديلة عزت الأنظمة الاستبدادية والفاشية، وكشفت حقيقتها للعالم أجمع. كما لاحظ أن شعارات ذاتها كانت تتكرر تقريبا في كل الثورات. بعدها عاد ليلقي باللوم على أحزاب اليسار التي لم تجن، في رأيه، ثمار عقود من المعارضة للأنظمة الديكتاتورية بسبب عدم ممارستها للنقد الذاتي. وفي رده على سؤال لأحد المشاركين حول مدى مصداقية «الأخبار البديلة» التي تقدم عبر مختلف نظم الإعلام الجديد، وما إن كان الغرب تحكم عبر هذه الوسائل والنظم لصنع هذه الثورات، قال التليلي، إن مثل هذا المنطق يغطم الشعوب نضالاتها، ويجعلها عاجزة، كما اعتبر أن المعلومات التي تحوم أسئلة حول مصداقيتها هي تلك التي تقدمها قنوات رسمية لها اجندات ومشاريع ورساميل ضخمة تقف وراءها، أما المعلومات التي ينشرها مدون لا يملك لا مثل هذه الإمكانيات ولا هذه الأهداف فيلما شك هي أكثر مصداقية، حسب قوله.

ثورة مصر: سيرة البدايات

تناولت الباحثة المصرية، خلود صابر، خلال الجلسة الثانية ضمن فعاليات الملتقى، مسألة دور التنظيم في ثورة الشباب في مصر خلال حديثها، وتحدثت بدءا عن بعض التواريخ الفارقة في الثورة المصرية، التي

اعتبرتها الباحثة بمثابة إرهاصات أدت نتيجة تراكمها إلى اندلاع الثورة في يناير الماضي. واعتبرت أن سنة 2002، تشكل أول تاريخ دال في هذا التحليل، حيث كانت تنظم المظاهرات دعما للقضية الفلسطينية وسرعان ما تتحول إلى احتجاجات على سياسة الحكومة، ثم مع احتلال العراق سنة 2003، حيث كانت أهمية التجربة في نظر الباحثة تكمن في كون الشباب بدأ يكتشف آليات العمل السياسي. الباحثة السارية الانتماء، وقفت عند تاريخ 6 أبريل 2008، حين دعا عمال شركة مصر للغزل والنسيج بمدينة المحلة الكبرى بمصر، إلى تنظيم إضراب يوم 6 أبريل، وهو التاريخ الذي أصبح اسما لحركة 6 أبريل التي ساهمت في تنظيم ثورة مصر. واعترفت خلود صابر بأن الشباب وجد عدة عوائق أثناء الثورة، نظرا لنقص الخبرة وصعوبة التنظيم، لكنه طور فيما بعد أساليبه الخاصة، التي تتجلى في اللجان الشبابية كما تسمى، ومهمة بعضها التنسيق بين مختلف المجموعات الموجودة في ميدان التحرير، كما توجد إلى جانب هذه اللجان أحياء ومدن ومحليات وغيرها، تقوم بأنشطة مختلفة من حراسة البيوت إلى حملات النظافة وتصوير الفيديوهات الحية وتوزيع مطبوعات تتحدث عن مشاكل الحي، وعروض مصغرة ومسرحيات وغيرها.

بطريقة مشتركة. وقد خرج المشاركون في الملتقى بتوصيات منها ضرورة دعم المجتمع المدني في المنطقة المتوسطة وتطعيم الشباب وتطوير شبكات فنية ودعوة المجلس الاقتصادي الأوروبي إلى تقديم مزيد من الدعم المالي لمخبر الأوربيد للمنظمات غير الحكومية إضافة إلى ضرورة مراجعة هذا الأخير لسياساته المتعلقة بالمنطقة العربية والشرق الأوسط على ضوء المتغيرات الجديدة.

وتلا عبد الفلاح الزين، الدكتور في علم الاجتماع، التوصيات المذكورة، ورافقها بشده الرباط لمخبر الأوربيد، والذي أعاد فيه تقريرا جملة من هذه التوصيات مع إحاح أكبر على إنشاء شبكة أو مرصد يضم شباب الضيقين، تكون مهمته تفتيش وتعزيز النقاش حول القضايا الجوهرية التي تمر بها المنطقة الأورو-متوسطة سواء حاليا أو في المستقبل، وهو المقترح الذي أبرز عبد المصعود الراشدي، رئيس منبر المنظمات غير الحكومية الأورو-متوسطة، استعداد هذا الأخير لدراسته والإسهام في خلفه.

وقد لاقى عبد الماركين في الندوة إجمالا 66 مشاركا، حيث اجتمعوا في فندق غولدن لرح بالعاظمة الرباط، فاقدين إليها من مختلف دول نصف المتوسطي، فيما قارب عبد المتخزين الثلاثين متخلا، وعرفت الجلسات الثلاث أكثر من ثلاثين تعليقا، وقد دار النقاش خلال الجلسة الأولى من الملتقى حول سؤال: «ما هي قراءتنا اليوم لوضع الشباب وانتظاراته في المتوسط»، وشارك سلفي الطوريس، أستاذة العلوم السياسية بباريس، والباحث المغربي عبد الله الساعف والمندوب كونزا من المعهد العالي للعلوم الاجتماعية والسياسية بليبونة، والباحث التونسي رضى التلي، أما محور نقاش الجلسة الثانية فهو: «أي موقع للشباب في مشروع الدولة الديمقراطية الجديدة، لماذا دولة المؤسسات في جنوب المتوسط؟» وتميزت الجلسة بمشاركة كل من «إيجيل بوتاسيو»، ممثلة لشبكة «Kaleïdo scop»، والباحثة المصرية كلود صابر، والصحفي الجزائري حياشي لحسن، أما الإجابة عن سؤال ما هي العلاقة المختبة بين شباب المتوسط شمالا وجنوبا في ظل التحولات الحالية للعمل المشترك من أجل إرساء الديمقراطية والحكمة بالمتوسط.



صدى القاعة

كان أول نقد وجهه الشباب الحاضر في القاعة إلى المتخزين، هو غلبة صوت الشيوخ على الشباب داخل الملتقى نفسه، في حين انتقد أحد المعتادين غياب تمثيلية حقيقية للشباب داخل الملتقى، فعبّر عن تنحدر عن الشباب هنا، كان الأجر استماعا ممثل عن شباب حركة 20 فبراير وممثل عن يسمنون أنفسهم بالشباب الملكي ويمثل عن الشبيبات الإسلامية، ومنهم فرصة الحديث داخل الشرح، كذلك انتقد البعض مشاركة من لبنان، ذكرت الجمع بالجزائر الإسرائيلية وسياسات الاستيطان الوحشي، والاحتلال المستمر لفلسطين، ولامت المشاركين على عدم منح قضية فلسطين مساحة كافية داخل الجلسات، كما رفضت مشاركة من مصر الحديث عن «تمكين الشباب» لأن هذا المصطلح في نظرها، يؤكد النظرة البطريركية للشباب، ويجهل دائما في موقع الصعف، وعبء التمكين يندفع على الانتفاة التحلي بيزيد من الديمقراطية وثلاثة حقوق الإنسان، وعدم فرض حواجز على القوى الشابة، فهذا سيستطيع تحقيق أهدافها.

وسائل الإعلام
البدلية عزت
الأنظمة
الاستبدادية
والفاشية،
وكشفت حقيقتها
للعالم أجمع

الضلع الشرقي، والقصد الشرق الأوسط، فتحّن ننظر الحرب القائمة...، وهنا شدّد على أنه لا سلام ولا استقرار في المنطقة ما دام لم يكن هناك حل عادل للصراع العربي الإسرائيلي، قبل أن يدعو منبر «الاوربيد» إلى تعني نداء المقاطعة -سحب الاستثمار- العقوبات (BDS)، وانتقد اتفاق أوسلو وما بعده من اتفاقات، والتي هي في نظره محض التفاف على الربيع الفلسطيني، بل هي غطاء على نظام أبارتايد (ميز عنصري) جديد، حسب كلامه.

مرصد للشبكات الاجتماعية
اتخذت الناشطة في حركة 12 ماي بالبرتغال بولا جيل، موقفا مغايرا من الدور الذي لعبته الشبكات الاجتماعية، حيث اعتبرت أنها كانت مجرد وسائل، استغلها الشباب لكونها بسيطة ومجانية، وأكّمت أن الاتصال يمكن أن يكون كذلك عبر الصحافة المستقلة وقالت، في ثالث جلسات الملتقى إن ذلك لا ينفي أهمية نور هذه الوسائل في نهاية المطاف، لتقترح بعد ذلك فكرة إنشاء مرصد للشبكات الاجتماعية، يراقب ويقدم العمل الذي يتم على هذه النظم الافتراضية، وفي الآن ذاته يكون وسيلة للقاء لفاعلين من مختلف دول المعمور، وهو الطلب الذي عبر عنه أيضا كمال الهشوي، الباحث بكلية العلوم الإنسانية بالمحمدية، مشيرا من جانب آخر، إلى ضرورة أن تكون السياسات الأوروبية منسجمة مع ذاتها.

الاحتجاجات التي انطلقت في الجزائر سبتمبر الماضي، كان سببها التخصّص الحاصل في المواد الغذائية.

تسطين: لا سلام ولا استقرار بلا حل للقضية

عصام أبو الحاج، الناشط الفلسطيني وعضو شبكة المنظمات غير الحكومية، انتقد بشدة خلال مداخلة، في الجلسة الثانية من الملتقى تعاطي أوروبا مع الأزمة الفلسطينية، حيث اعتبرها رهينة السياسة الأمريكية، فلم تعمل على تطوير سياسة خاصة بها إزاء قضية فلسطين والصراع مع الكيان الصهيوني المحتل. كما قسم منطقة المتوسط إلى ثلاثة أضلاع: الضلع الشمالي هو أوروبا التي تعاني من أزمة اقتصادية خانق في حين يشهد الضلع الجنوبي تحولا ديمقراطيا نحو المجهول، خصوصا الحالة الليبية، أما في

الجزائر والربيع العربي
حياشي لحسن الصحفي الجزائري، حاول أن يجيب في تحلله عن السبب الذي حال دون تمكن الشباب الجزائري في الوصول إلى الديمقراطية في البلاد، وقرنها أساسا بالتجانب الموجود في الجزائر بين الجيش والإسلاميين المتطرفين، وهو تجانب يضع وسطه الشعب، سذكرا بفتريات مختلفة من التاريخ الجزائري شهدت أوج المعركة بين المحتجين وقوات النظام، وراح ضحيتها الآلاف. معتبرا أن الشباب الجزائري حاليا يمر بفترة عصيبة فقد فيها يوصلته، كما لم ينس أن يوجه أصابع الاتهام إلى النظام الجزائري السانح، والذي راهن على استراتيجية شراء السلم الاجتماعي بالمال، والذي قدر حسب الصحفي الجزائري 20 مليار درهم، مضيفا أنه ربما تعرف الأيام القادمة صدور تقرير، مدفوع الأجر، يقول إن

الصار يعرض تجربة المغرب في العدالة الإنتقالية خلال مؤتمر بالقاهرة

الثلاثاء 13 ديسمبر 2011

أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الاثنين 12 دجنبر، بالقاهرة أن القيمة المضافة التي جاءت بها التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية تمثلت في سعيها لمصالحة المغاربة مع تاريخهم وإعادة كتابته.



وقال الصبار في مداخلة خلال أشغال مؤتمر حول "حالة حقوق الإنسان في ظل الربيع العربي" إن القيمة المضافة لبعض تجارب العدالة الانتقالية وخصوصا التجربة المغربية تتمثل في "إضافة بعد التاريخ من أجل مصالحة المغاربة مع تاريخهم وإعادة كتابته وحفظ الأرشيف وتنظيمه لتفادي تكرار ما جرى في الماضي".

وأضاف الحقوقي المغربي أن التجربة المغربية في هذا المجال حظيت أيضا بـ"الريادة" من حيث التنفيذ الفوري ومن حيث المسافة الزمنية الفاصلة بين نهاية عملها والتنفيذ النطلي لتوصيات اللجنة المعنية موضحا أن التجربة الوطنية في هذا المجال تعد من بين التجارب التي تم فيها "القبول الكلي" بالنتائج التي تمخضت عنها.

وشدد الصبار في معرض تناوله للمقومات الواجب توفرها لإرساء ونجاح تجربة العدالة الانتقالية على ضرورة وجود إرادة سياسية من طرف الدولة أولا ثم من قبل الطبقة السياسية أو جزء كبير منها أو قسم أو فرع من الفاعلين الأساسيين في الطبقة السياسية.

ومن بين هذه المقومات أيضا، أشار الصبار إلى ضرورة حدوث تفاعل بين الدولة والطبقة السياسية من جهة والمجتمع المدني بمعناه الواسع من جهة أخرى لأن من شأن هذا التفاعل أن يمتدح عن صفة من صنع التدمير والتعامل مع الماضي وفق إرادة معينة تمتدح من عوامل سياسية.

وشدد الصبار في هذا السياق على "فارق جوهرى" عند المقارنة بين مختلف تجارب العدالة الانتقالية وهو المتمثل في أهمية التناسب بين أشكال وآليات العدالة الانتقالية المقترحة وبين طبيعة الانتفاخ والفوق الناعلة فيه وموازين وعلاقات القوة في فترة التحول والتغيير.

وبعض النظر عن الفوارق بين مختلف تجارب العدالة الانتقالية في العالم فإن هناك مكونات أساسية موحدة لا بد من توافرها في أي من هذه التجارب حددها الحقوقي المغربي في خمس مكونات أولها "معرفة الحقيقة أي حقيقة الانتهاكات وحقيقة المسؤوليات" و"حبر الضرر وتعويض الضحايا" و"المساءلة" و"المصالحة" و"إصلاح المؤسسات أو ضمان عدم تكرار ما جرى".

ومن جهته توقف إدريس نجم من مركز الرباط للتدريب ودراسات حقوق الإنسان في مداخلة عند أهمية الربط بين الأمن وقيمتي الحرية والكرامة لضمان الحق في الحياة.

وتطرق المتحدث في هذا السياق إلى المساهمة الدولية للحكومة الجديدة في المجال الأمني من أجل تدبير أفضل للاختلاف في إطار ضوابط دولة الحق والقانون مشيرا إلى الجهود المغربية لتدبير هذا الملف في ضوء القانون المغربي وتوصيات هيئة الانصاف والمصالحة.

ومن أهم متطلبات الحكامة الأمنية الجديدة، كما أكد نجم، احترام الدساتير الوطنية التي تلتزم بقيم حقوق الإنسان واعتماد ترتيبات دفاعية عند التدخل وليس الهجوم والتدخل بناء على أوامر مغلقة لا تتضمن التعذيب.

وسلط إدريس نجم الضوء بالخصوص على تدابير المقاربة الوقائية الاستباقية في مجال الحكامة الأمنية ومنها ضمان التدريب المنخصص للمكلفين بتطبيق القانون وإدماج القانون الدولي الإنساني في أية مقارنة أمنية واعتماد مقاربة تشاركية مواطنة لكل الممثلين بإنفاذ القانون وجعل كل مراكز الاعتقال تحت طائلة القانون ورقابة القضاء.

يذكر أن مؤتمر "حالة حقوق الإنسان في ظل الربيع العربي" .. حصاد العام الأول * الذي ينظم على مدى ثلاثة أيام من طرف مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان والمنتدى الخليجي لمؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع عدد من الجمعيات والهيئات الحقوقية العربية، يعرف مشاركة ممثلين عن مؤسسات وطنية ودولية لحقوق الإنسان وباحثين من 18 بلدا عربيا.

الداخلية تحتفظ بجزء من الأوراق الملغاة لقياس توجهات الناخبين

سامي المودني

أفادت مصادر مطلعة لهـ الخبر، أن بعض أوراق التصويت الملغاة خلال الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 25 نونبر الماضي، لم يتم إحراقها، كما ينص على ذلك القانون. ويعود السبب، حسب نفس المصادر، إلى احتواء تلك الأوراق على مجموعة من العبارات والجمل والانتقادات والإشارات الموجهة إلى الأحزاب السياسية أساساً، بل حمل بعضها عبارات سب وقذف في حق بعض المرشحين، فضلاً عن بعض العبارات المنتقدة للعملية الانتخابية والطريقة التي جرت بها الحملات. وأضافت المصادر ذاتها أن هذا النوع من الأوراق يحظى باهتمام وزارة الداخلية، مثيرة الانتباه إلى أن الأمر لا يخرج عن إطار قياس ردود فعل واتجاهات الرأي العام الوطني. ولهذا لم يسر عليها ما طبق على باقي الأوراق، سواء منها الملغاة أم الصحيحة التي تم حرقها مباشرة بعد عملية فرز الأصوات. وتهدف هذه العملية أساساً إلى الإطلاع على الأسباب التي تقف وراء إقدام مواطنين على كتابة هذا النوع من التعليقات، وتقديم قراءة وتحليل معين لهذا السلوك.

وفي سياق متصل، أكد مصدر مطلع أن وزارة الداخلية اعتمدت على لوائح المصوتين، من أجل إجراء جرد بلائحة الأشخاص المسجلين الذين لم يدلوا بأصواتهم خلال العملية الانتخابية. وأضاف المصدر نفسه أن العملية لا تعدو أن تكون روتينية وتهدف بالخصوص إلى معرفة الأسباب الرئيسية وراء عدم قدوم المواطنين يوم 25 نونبر إلى مراكز الاقتراع الشخصية منها والسياسية. ويرى المصدر ذاته «أن الدولة يجب أن تضع قراءات للمشاركة في العملية الانتخابية، كما عليها أن تقدم تحليلاً لخيار المقاطعة، أما الأوراق التي حملت عبارات سواء وطنية من قبيل «الله الوطن الملك» أو سب وقذف في حق المرشحين، فيجب أن تقرأ سياسياً واجتماعياً».

التمة ص 4

الداخلية تحتفظ بجزء من الأوراق الملغاة لقياس توجهات الناخبين

تتمة الصفحة الأولى

س.م

وفي السياق ذاته، سجل «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» في التقرير الذي أعده الملاحظون التابعون له، «أن عدة أعضاء بمكاتب التصويت أغفلوا «حرق أوراق التصويت الصحيحة بعد الفرز وتحرير المحاضر»، كما ينص على ذلك القانون. وذكر عبد الرحيم منار السليمي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس بالرباط، أن هناك «الأوراق الصحيحة التي يتم حرقها والأوراق غير القانونية التي تخص وضع أحد الناخبين، مثل الورقة التي لها علاقة بالورقة الفريدة للتصويت». وأضاف السليمي في هذا الإطار، أن الأوراق التي تتضمن بعض العبارات هي «أوراق ملغاة وليس هناك أي مانع قانوني يحول دون حق الدولة في الاحتفاظ بها»، معتبرا أن «وضع نوع من التحليل لهذه الأوراق أمر إيجابي ومفيد، خصوصا وأن عدد الأوراق الملغاة يصل إلى مليون و600 ألف تقريبا».

وبالنسبة إلى السليمي دائما، فإن هذا «سلوك انتخابي عقلاني يدخل ضمن التعبيرات الاحتجاجية للكتلة المقاطعة داخل العملية الانتخابية». وأكد السليمي أن أول قراءة يجب وضعها في هذا الإطار، أن هؤلاء «المحتجين» توجهوا إلى «صناديق الاقتراع وشاركوا في العملية الانتخابية، وهذه يمكن اعتبارها «مشاركة إيجابية» تتضمن نوعا من العقاب للأحزاب السياسية، وهذا النوع من الأوراق تقرأ في إطار «أغلبية صامتة»، وتحتوي هذه الكتلة، حسب أستاذ العلوم السياسية، «على مجموعة من المخاطر ويجب أن تقرأ رسائلها جيدا سياسيا وسوسولوجيا حسب المناطق ونفسيا كذلك، لأنها يمكن أن تلتحق بالفئة الاجتماعية التي قررت مقاطعة العملية الانتخابية برمتها، وفضلت الاحتجاج في الشارع».